

## الشريعة الإسلامية نظام اجتماعي شامل صالح

الشريعة لغة مورد للماء -- أي المحل الذي يستقي منه الناس الماء للشرب غالباً . وهي في اصطلاح فقهاء الدين -- الطريقة الموضوعية بوضع الآهي ، أي الأحكام التي أنزلها الله تعالى لعباده على لسان أحد أنبيائه . وهي القواعد السكبية والأحكام الجزئية التي يرسم بها النبي خطة صالحة مستقيمة للناس في أمور معاشهم ومعادهم . وهي ما تسمى « الصراط المستقيم » المنزه بها في « فاتحة الكتاب » في آيتها الخالصة .

ولا فرق بين تلك القواعد والأحكام من أن تكون قد نص عليها النبي المشرع مراعاة أو أن تكون راجعة إليه استنباطاً واجتهاداً . فيقال مثلاً : الشريعة المحمدية -- وهي الإسلامية . والشريعة المسيحية . والشريعة اللوسوية .

والشريعة بعرف القانون -- هي مجموع الأوامر والنواهي التي فرددتها القوانين الوضعية الصادرة من الجهة التشريعية المختصة في الدولة ، وعلى الناس اتباع أحكامها . فيقال مثلاً : شريعة الجمهورية العراقية . وشريعة الدولة العربية المتحدة . وهكذا .

وهي بالمعنى العام -- مجموع قواعد وأحكام قد أمر الناس باتباعها ، فإن كان الأمر هو الله تعالى على لسان أحد أنبيائه نصاً أو تأويلاً ، فهي شريعة إلهية ، وإن كان الأمر غيره تعالى فهي شريعة وضعية .

والمقصود من « الشريعة الإسلامية » الشريعة المنسوبة إلى الإسلام ، وهو النظام الاجتماعي الذي جاء به للناس محمد بن عبد الله بن عبد المطلب عليه الصلاة والسلام بوحي من ربه . وهو النبي الأهي الذي نشأ في مكة التي كانت منقطعة عن الدول المتعددة ، نائمة عن بلاد العلم والقانون ،

## الشريعة الإسلامية نظام اجتماعي شامل صالح

محرومة من مبادئ الدراسة والتعليم ، لا مكتبة فيها ولا كتاب ، ولا أساتذة ولا معلمين ، ولا مدرسة فيها ولا كلية ولا جامعة ، ولا رصد فيها ولا مختبر ، ولا جامعة أكسفورد أو جامعة لندن أو غيرها . ينذر فيها من يقرأ أو يكتب . فهي قاحلة مأحلة من العلم وأسبابه ووسائله .

نشأ صاحب « النظام الإسلامي » في تلك البيئة الأمية الجاهلية ، وتربى في ذلك المربي القاحل المأحل من العلم وأسبابه . ولما جاء بنظام اجتماعي محكم حكيم ، يعجز أن يأتي بمثله أكبر أساتذة الجامعات المشهورة في العالم ، وأعظم فيلسوف اجتماعي عرفه الناس . وأتى بشريعة تتعامل دونها الشرائع الوضعية في أزهر عصورها . شريعة من قواعدها « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى » و « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتبدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالباطل وأنتم تعلمون » و « لا إكراه في الدين » و « أمرهم شورى بينهم » و « في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » و « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » و « لا تزر وازرة وزر أخرى » و « قد أفلق من زكاتها — أي النفس — وقد غاب من دساها » و « قل اعملوا فسمي الله محاسبكم ورسوله » . حض على العمل . و « من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » . حض على العمل الصالح المفيد . و « تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » . حض على التعاون بين الأمة في أمورها المأشوية والحسنية والتجنب عن الاشتراك في المآثم والعدوان . و « أوفوا بالعقود » و « أوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً » . حض على التمسك بالإبقاء بالعهد والمواثيق التي هي أساس الأطمئنان . و « والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر . » و « بعثت الأبييض والأسود والأحمر » . نص على أن اللون لا أثر له في التمييز بين أبناء البشرية . و « لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى » . و « إن الله يكره السبد البطل » و « أرجوا من في الأرض يرجمكم من في السماء » و « الناس سواسية كأسنان المشط » . فالتراحم بين الناس والتعاون بينهم والمساواة بينهم من أهم

قواعد الإسلام . و « الناس عيال الله وأحبكم إليه أكرمكم لمياله .  
فهذه القواعد والأسس الاجتماعية الحسكية ونحوها مما يفوق الحصر ، تنفرد منها أحكام .  
تضمن سعادة المجتمع الإنساني ورفاهيته في مستوى العيش والكرامة .

والمقصود « من النظام الاجتماعي » الأسلوب الذي ينظم التواصل والتعامل والتعاون بين  
الناس في مقومات حياتهم وسيرهم في شؤونهم . وهو يختلف باختلاف المصور والبيئات  
والتأثيرات الخارجة عن مقتضيات الفطرة التي فطر الناس عليها . ويتفاوت سمواً ، وهبوطاً ،  
وعلواً ، وانحطاطاً ، وعدلاً ، وظلماً ، ورجاحة ، وضعة ، بتفاوت تلك الأسباب والوثرات  
الخارجة عن حكم الفطرة وقضاء الطبيعة .

وأكل الأنظمة وأنها ما انسجم مع الفطرة ، ولا مع الطبيعة ، وجاري ميزان العقل  
السليم ، والعدل الذي جبلت على حبه النفوس الطيبة .

وأقصد من قولي « شامل » أنه لا يقتصر على ناحية واحدة من النواحي الاجتماعية ، بل  
ينطوي على سائر النواحي الإنسانية ، من تعامل ، وخلق ، وتمييز ، وما آلفه الناس في حياتهم  
مما يماشي العقل السليم والعدل .

والنظام الاجتماعي الكامل ، ما كان شاملاً عاماً . وأحسن أنواع هذا النظام الشامل العام ،  
ما جاء مناسماً للناس حياة راقية وعيشاً رغداً ، واستقراراً وطمانينة ، مع الحرية والمساواة اللتين  
لا تتحققن حياة طيبة ، ولا عيشة راضية ، إلا بتوفرهما .

يظن كثير من الناس أن الإسلام نظام « تعبدية » فقط ، لا يوجه الناس إلى غير النظر في  
مستقبلهم البعيد « اليوم الآخر » لينال الجزاء الوفور الشكور في ذلك اليوم . وقد جاءهم هذا  
الظن من التصاق كلمة « الدين » به ، فيقال « دين الإسلام » و « الدين الإسلامي هو الحق »  
و « إن الدين عند الله الإسلام » مفسرين « الدين » بالطريقة التعبدية ، من عقائد وعبادات ،  
كما هو المعروف في أكثر الأديان السماوية الأخرى ، وكما هو السابق إلى فهم العامة من الناس . وقد

## الشريعة الإسلامية نظام إجتماعي شامل صالح

فأهم أن يعرفوا أن « الدين » هو ما يخضع له الإنسان من المسالك الاجتماعية العامة في حياته ، مشتق من « دان يدين » أي « يخضع يخضع » . فقد يكون الدين عقيدة ، وقد يكون عقائد وعبادات فقط ، وقد يكون نوعاً خاصاً ولوناً معيناً من الحالات الاجتماعية ، وقد يكون نظاماً اجتماعياً شاملاً . فشكل وجهة يخضع لها الإنسان ، فهي دينه . « لشكل وجهة هو موليها » . فالإسلام دين ، وهو في الحقيقة والواقع « نظام اجتماعي شامل » . والديمقراطية دين ، وهي نظام خاص بأسلوب الحكم في المجتمع ، أي حكم الشعب . والاشتراكية دين ، والمسيحية دين ، والشيعوية دين ، والنازية دين . ولكن الظانين بالإسلام ظن السوء فكفوا على بحث الأديان الجديدة في الظاهر ، المتقيمة جداً في منزلها ومرناها ، فأصرفوا في وقت ما إلى الرجوع في البحث والفاضلة بين النظام الديمقراطي والنظام النازي ، والتعزب لأحدهما دون الالتفات إلى غيرهما . وفي وقت ما إلى النظام الديمقراطي والنظام الاشتراكي فقط ، وفي زمن إلى النظام الديمقراطي والنظام الشيوعي لا غير ، وهكذا : فهم يجرون بين حين وآخر من الأنظمة الاجتماعية ، متمشين في ذلك حسب الدعاية الناشطة إلى أحد اللونين ، فيبحثونها ، متجادلين ، غالين . كل يتصعب لتجاء بأفهام ما عنده من حدة ومغاضبة ، ويرى خصمه بالجور والتقليد الأعمى ، وربما تجاوز الأمر بين الخصمين إلى ما هو أشد وأشق . وقد نسوا أن بين كل من النظامين المتقابلين الذين قصروا أنفسهم على دراستها ، والبحث فيها ، والذب عن أحدهما ، والتبشير بأحدهما والفاضلة بينهما ، وحبسوا أفكارهم في طرفيها ، نظاماً آخر . نسوا أن بين تلك الأنظمة نظاماً وسطاً أهملوا دراسته ، ونبدوه وراءهم ظهرياً ، وربما وصموه ظالماً بالعمق ، وأنه من أساطير الأوابين ، وهم لم يدرسوه ، ولم يقفوا على ما فيه ولم يفقهوه ، ولم يعرفوا غير اسمه وما نسب إليه من الأورد التي هو براء منها . وقد يسمونه ( بالرجعي ) وهم لم يقرأوه ليعلموا أنه تقدمي أكثر تقدمية من غيره ، ولم يتعمقوا فيه ليفهموا أنه نظام صالح قد يكون أوفى بالأغراض الاجتماعية من كل من النظامين اللذين حبسوا أنفسهم في دائرتيها ، ومن سائر الأنظمة الاجتماعية الأخرى . ألا ، هو « الإسلام » . فإن الإسلام نظام اجتماعي شامل للناحية الاخلاقية في المجتمع ، والناحية الاقتصادية فيه ، والناحية المالية . والناحية التمهلية ، وأساليب

الحكم الصحيح ، والقاحية التمديدية . وهذه النواحي هي قوام نظام المجتمع الحجري عليه . فإذا كان النظام الشامل لها صالحاً كان المجتمع الحجري عليه صالحاً أيضاً ، وإذا كان فاسداً أو ناقصاً ، كان ذلك المجتمع فاسداً أو ناقصاً أيضاً .

والاسلام نظام صالح أحكامه التجارب ، ووضعت حسنه وسلاحه خلوص النية في تطبيقه في الصدر الأول . وهو صريح متطور في جزئياته ، ثابت في قواعده وكتيباته ، هاد الى أقوم الأساليب في حياة المجتمع الإنساني مادة ومعنى . فمن المهم للباحث الاجتماعي وطالب الحقيقة أن يخرج نفسه من حبوس التقليد ، وألا يكون « أئمة » يسلك حيث سلك غيره ، من غير أن يبحث في الأمور أو يدقق فيها ، وألا يكون « كالذي ينمق بما لا يسمع الا نداء » . انه لحري يباحث الحقائق في الأمور الاجتماعية ان يتوجه الى دراسة النظام الاسلامي ومعرفة معرفة صحيحة ، متوغلاً في كشف طرقه المستقيمة لايصال المجتمعات الانسانية الى التكافل الوثيق ، والتضامن التام ، والتعاون الصحيح ، والعدالة الاجتماعية ، مسترشداً بما حققه هذا النظام من ذلك في الشرقين : الأوسط والأدنى في الماضي مما عجز غيره عن تحقيقه ، فلربما وجد فيه الباحث الحجري للحقيقة سائلته التي يشدها في بحثه في الانظمة الاجتماعية . ولا ياتي عن يدعي تحري الحقائق واختيار الاصلح للمجتمع ، ويتصب نفسه مرشداً وهادياً ، أن يعمل درس نظام اجتماعي قائم بين ظهرانيه وفي متناوله ، فاناً عدم كفايته لانقاذ الانسانية مما وصلت اليه من هبوط ، وما تتحملة من جور وأوجاج . هو لم يدرس النظام الاسلامي ولم يعرف خطاه وسرابيه ، وهو يدعي تحري أحسن النظم لسير الناس عليه آمنين مطمئنين في حياتهم . أليس هذا أمراً عجيباً ؟ . فان من يتحري أحسن النظم عليه دراستها ومرفتها معرفة صحيحة ، متوخياً في دراسته الحقائق المؤيدة بالدليل ، والا كان القول باطلاً والتظاهر بالتألم لما عليه جاهل البشر من سوء الحال خدعة تشبه خدعة المستعمرين للذين مهدوا لاسستثمارهم الأمم مادة ومعنى بالتظاهر بالاشفاق عليهم ، واحياء أراضيهم ، وتقديم بلادهم وترفيه عيشهم . وهم كاذبون في ذلك ، وهم ظالمون .

لا يرضى الاسلام إتباع الظنون « وما لهم به من علم ان يتبعون الا الظن وإن الظن لا يبنى

## الشريعة الإسلامية نظام اجتماعي شامل صالح

عن الحق شيئاً .

ويأبى الإسلام بحاراة الهوى والسير على مقتضاه « أفن اتخذ إليهم هواه ... » .  
ويكره الإسلام التقليد الأعمى « أنا وجدنا آباءنا على أمة وأنا على آثارهم مقتدون قل أولو  
جنتكم بأهدى مما كان عليه آباؤكم » .

ولا يقع الإسلام في تقرير الأحكام إلا بالدليل « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » .  
ويذم الإسلام الجور وسد منافذ العلم ، وصرفها عن النقاط الحقائق « صم بكم عمي فهم  
لا يعقلون » .

ويعت الإسلام الغرور بالعلم « وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً » ، لأن الغرور بالعلم يسد باب  
التقدم فيه .

ولا يرضى الإسلام بظفر الباطل والسكوت عليه « أخرقها لتغرق أهلها لقد جئت شيئاً  
فكراً » .

وأوجب الإسلام إعمال العقل ، الجوهري الثمين في الإنسان « قل انظروا في ملكوت  
السموات والأرض وما تنزي الآيات والنذر عن قوم لا يعقلون » . « إن هم إلا كالأنعام بل هم  
اضل سبيلاً » .

فنظام اجتماعي هذه أسسه ومبانيه ، لا بد أن يكون صالحاً حتماً ولا يتصور أن يكون  
فاسداً أبداً .

واللوم في النقد على الباحثين والطاعنين في هذا النظام السامي هو نيلهم دراساتهم إياه ، وعدم  
وقوفهم على ما فيه ، وعدم معرفتهم أحكامه ، وجهلهم تفاصيله ، واعتمادهم فيما قالوه على السماع  
وما شاع .

إن النظام النازي يعتمد على أساس التعصب الدموي للعنصرية ، واعتقاد معتقيه أن عنصرهم  
أشرف العناصر البشرية وفي القمة ، لذلك يجب أن يسود سائر الأمم ، وأن يستعمر ، ويحكم من  
الأمم الأخرى ما يراه لازماً لسلو عنصره وشرفه . وقد صنّف هتلر العناصر البشرية إلى عدة

أصناف حسب هواه وتحكمه، ووضع تلك الأصناف في مراتب حسب خياله وظنونه ووجنونه، وجعل عنصره في الندوة، وعمل لإخضاع الأمم إليه، وتنادي مع حزبه إلى تحقيق ذلك، فكانت عاقبة أمره خسراً ذريعاً. والاسلام يقول لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى « و « إن أكرمكم عند الله أتقاكم ». فالنظام النازي نظام ظلم ذميم بعيد عن الحق والعدل كل البعد مضاد لمقفي الحرية والمساواة اللتين هما من أجل حقوق الانسان .

ولا يصح أن يتسرب إلى الحاطر ان مذهب القومية يمت إلى النازية . فان معنى القومية هو ان يحب المرء قومه ، ويسعى إلى إسماره ، ليكون في مصاف الأمم الحية ، ويعيش رغداً ، من غير ان يحتقر أحداً من الأمم والشعوب الأخرى ، أو ان يسلب قوتها ، أو يتحكم فيها ما يشاء . فان حبه لقومه إذا وصل به إلى هذا الحد ، انقلبت قوميته عنصرية ، وأصبح عنصرياً نازياً ذمياً . وهذا غير ما يقول به النظام الاسلامي .

وتتمتع الديمقراطية على ان الحكم للشعوب لا للملوك ولا لطبقة معينة من الشعب دون أخرى . فالشعب هو الحاكم ، والأمة هي الحاكمة لنفسها بنفسها . وهذا الأساس الصحيح هو أحد مبادئ النظام الاسلامي ، ومادة من مواده ، قال الاسلام : « وأمرهم شورى بينهم » و « إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة » « وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا » و « المسلمون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً » . فالنظام الديمقراطي مقصور على طريق الحكم في الأمة ، ولا يتمرض لتغيره من أمور المجتمع ومقوماته . فهو نظام محمود ولكنه ، قاصر بالنظر إلى النظام الإسلامي ، إذ أنه يخص ناحية واحدة من مقومات المجتمع .

والاشتراكية نظام يعتمد في جوهره على أساس منع إحتكار قسم من الشعب للثروة وحرمان الآخرين منها ، وعلى ضرورة إشراك المحروم في الانتفاع من ثروة المحظوظ بالطرق القانونية المعقولة لا بالاعتصاب والنهب . وهو أساس سليم ، ومادة من مواد النظام الإسلامي . قال الاسلام : « وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » . فالنظام الاشتراكي نظام محمود ، غير أنه قاصر أيضاً على نواحي خاصة من مقومات المجتمع . والنظام الاسلامي يشمل تلك النواحي وغيرها . ويحقق غرضه بالطرق التي يطعن إليها قلب الدافع للضرائب من غير تلكسكو

## الشريعة الإسلامية نظام اجتماعي شامل صالح

وامتصاص ، لأنه يدافع التربية الإسلامية ، لا يشعر بفضاضة أو إجبار عند دفعه الشريعة .  
ويقوم النظام الشيوعي على أساس تأمين ثروة الأمة والتصرف بها على وجه يحفظ كيانها  
ويؤمن لأفرادها مقومات الحياة الرفيعة قدر الامكان ، من مسكن ملائم للانسان ، واستشفاء ،  
وتعليم ، وما يتبع ذلك ، والناس مع هذا عمال في مجتمعم . وهو نظام ليس من قواعد التمرض  
بالتقيم الروحية والدينية السلبية لايجاباً ولا سلباً ، على ما أعلم - انصح علمي - وإذا ما قاوم الأساطير  
والخرافات التي الصقت بالأسس الصحيحة للاديان ، فلا يصح ان يقال فيه انه يقاوم الأديان ،  
فان جميع الأديان الصحيحة لا ترضى بالخرافات والأساطير والبدع التي ما انزل الله بها  
من سلطان ، بل تتبرأ منها ، ولا ترضى بها . وأهم أسس هذا النظام محو الرأسمالية ، وشيوعها مع  
أرباحها في الأمة بجميع أفرادها شيوعاً قسماً ، فتصرف الأرباح كاملة في التوسع في مصالح الأمة .  
فالنظام الشيوعي بهذا المعنى يزيد على النظام الاشتراكي بتأمين الثروة ، وفرض العمل على ذويه من  
القادرين عليه . ولسكنه قاصر أيضاً على النواحي المادية في المجتمع مبتدعاً بتحديد الملكية الفردية  
الى أقصى حد - حد الضرورة - . وتنظيم تلك النواحي المادية أساس من أسس النظام الإسلامي وسكن  
على وجه أخف وأقرب الى قيمة الانسان وحرية مما هو في النظام الشيوعي . وان تحديد الملكية الفردية  
تحديداً معتولاً لا ياباه النظام الإسلامي ، فان التوسع في الملكية من الأمور الجائزة المباحة في الاسلام  
لان الأمور الواجبة والمفروضة فيه . والأمور المباحة الجائزة ، تجوز قواعد الاسلام للسعادة القائمة  
بإدارة المجتمع ان تحددتها وفقاً للمصلحة العامة ، والمصالح المرسلة ، بل لها ان توظف العمل بالجائز  
المباح لإدارة إذا رأت ان المصلحة العامة تقتضي ذلك .

ان النظام الإسلامي ، نظر إلى أحوال المجتمع ومقتضياته نظرة عميقة ، التفت فيها الى تنظيم

سائر أحواله ومقوماته : -

نظر الى وضعه المالي فقرر فيه خطة يشبهها النظام الاشتراكي . أقول يشبهها النظام  
الاشتراكي ، لأن النظام الإسلامي في ذلك أسبق من النظام الاشتراكي الحديث ، فقد أزم  
الاسلام من زادت ثروته على مقدار قليل معين ، ان يدفع الى صندوق الأمة « بيت المال »

مقادير بنسب تختلف باختلاف جنس المال ، أسماها « الزكاة » كأن يدفع مثلاً عما يتلك من الذهب إذا بلغ عشرين مثقالاً حال غلبها الحول عنده ، نصف مثقال أي ربع العشر ، وكل مبلغ تجاوز هذا الحد يدفع عنه نصفه من الأمانة ربع عشره . وكان يدفع خمس الأرباح التي تصفوه آخر كل سنة ، وإن يقدم مقدراً معيناً من المال للفقراء في ابتداء أول يوم من أيام عيد الفطر ، وإن يقدم لهم الاضاحي في أيام منبوية من أيام عيد الاضحى ، وإن يقدم مقدراً من المال من الكفارات والتفورات التي عينها النظام ، وهكذا . فموضوع أخذ مقدار من أموال الثري و صرفه في المصلحة العامة التي من أهمها ترفية الفقراء والعناية بهم ، هو أساس من أسس التنظيم المالي في النظام الاسلامي . وقد جاء النظام الاضاحي مشابهاً لها فيه ، وإنما يختلف في الشكل . واختيار الشكل مفوض الى أهل الحل والعقد في النظام الإسلامي أي الى ذوي الخبرة الثمينة العارفين بالطريقة الصحيحة في جمع المال وإعاقته وتوزيعه واستهلاكه في المصالح العامة . وهي تختلف باختلاف المصروف والبيئات . والاسلام لا يمنع الأمة من وضع الخطط المصاحبة المثمرة في نظام المال والعمل بها . فالجهود على خطة واحدة وبشكل واحد في جباية الحقوق المالية للأمة ، أو التصرف بالخطط لتوفير الأموال ونميتها ، و صرفها على ما تقتضيه المصلحة ، أمر محمود طبيعته ، ومحبته ، وحسنه ، وعبوبه ، على القائمين بتنفيذ النظام الإسلامي لا على نفس النظام . فالبدأ في النظامين واحد ، فإن المصلحة العامة فيها هي القائد المادي الى رسم الخطة الصحيحة . ونظر في الروابط التعاملية بين أفراد المجتمع ، فوضع خطة عملية متينة ، وقواعد عامة مستخلصة من أدلة لا تقبل الطعن ، قوامها العدل والإنصاف ، تتسبب ما تقتضيه المصروف والبيئات من الأساليب والأحكام ، وهي مبنوية مفصلة في كتب الفقه . شمل هذا النظام التعاملي روابط العائلة منذ أن تنشأ الى أن تنحل بالموت أو الافتراق .

وقد قصرت الأنظمة الأخرى عن هذا الشمول وتلك القواعد التينة التي من أولياتها : « لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان » و « لا ضرر ولا ضرار » أي أن أضرار الغير ممنوع — ولا يجوز مقابلة الضرر بأحداث ضرر مثله و « ما جعل عليكم في الدين من حرج »

## الشريعة الإسلامية نظام اجتماعي شامل صالح

و « إنما الأعمال بالنيات » و ( إن الله يكره العبد البطال ) .

وأحكم نظام الميراث ونظام المائة .

والتفت الى الناحية الحلقية في المجتمع ، فرسم له خطة تربط بين أفراده بروابط السلام والمحبة والتعاون والتسامح ، حتى تتحقق الأخوة بينهم « إنما المؤمنون أخوة » . وهذه الخطة مفصلة في كتب السلوك والأخلاق مثل كتاب أحياء العلوم للإمام الغزالي . ولم يجعل الإسلام من اللون أو الشكل ، أو السكن ، أو الجنس موضع مفاضلة بين الناس ، ولا سبباً لرفعة بعضهم على بعض أو نفرة بعضهم من بعض ، فالأسود والأبيض ، والطويل والقصير ، والسامي والأوروبي ، والمجهم والعربي ، أخوة متساوون في خطة الإسلام ونظامه .

ونظر في أسلوب الحكم في المجتمع . فقرر أن يكون ديمقراطياً ، جمهورياً ، شورياً ، لا استبدادياً مقصوراً على ملوك يتناوبون الحكم والسلطان ويتوارثونه ، ولا على طائفة معينة من الناس ، ف رئيس الدولة يكون بالانتخاب الصحيح . وقد جرى ذلك فعلاً في حكم الراشدين على نطاق ضيق . وكان على من يمدح أن يتوسع في هذا النظام — أي نظام الانتخاب — ويحدد أصوله ، ولكن الطامعين في الملك قد أفسدوا ذلك من أصله ، ولم يدعوا مجالاً لتقرير طريقة الانتخاب بنطاقه الواسع ، بل ضربوا فكرة الانتخاب عرض الحائط ، وجعلوا الحكم ملكاً عضوياً يتوارثه أبناء طائفة من الأمة عن آباءهم . فأماوا بهذا أبداع أسلوب في الحكم جاء به الإسلام وعمل به في عصور طغيان الملكيات ، وتبنوا حكم « وأصرهم شورى بينهم » و « إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها » وراء ظهورهم ، كما إن الفقهاء الإسلاميين لم يتهوضوا لهذا الأمر ، ولم يكتفوا فيه إلا قليلاً جداً ، أما خوفاً أو قصوراً منهم ، إذ أنهم قصروا فتحهم وتفقههم على العبادات والمعاملات بين الأفراد ، وتركوا بحث ما هو أهم من ذلك وهو نظام الحكم والإدارة ، واكتفوا فيه ببعض « الإمامة » في كتب العقائد والسكلام على وجه موجز ، مختصر للغاية ، وفقاً لمقيدة كل طائفة ومحلة .

فالحكم في النظام الإسلامي جمهوري ، انتخابي ، شعبي ، ديمقراطي . غير إن تقرير طريقة الانتخاب كان مفوضاً إلى فقهاء الشعب ، ولكن الطامعين لم يتكفوا الشعب من تقرير الطريق ، ولم يتناولوه الفقهاء بالبحث الواسع ، مع أنهم لم يتفكروا في فهم بحث قتل الجراد في الحرم . ولا يبعد أن يكون الخوف من غضب الملوك قد حال دون ذلك .

ووجه الإسلام عنايته إلى الاقتصاد الوطني فمضى بالثروة الطبيعية من معادن ووكاز ، ووضع لها قواعد أساسية فوض أمر تنظيمها إلى الأمة ، كما عني بالزراعة ، فقرر قواعد المزارعة والمساقاة ، ونظام المشر ، والمراج ، وإحياء الأراضي ، وحفر الآبار الارتوازية ، وفوض تنظيم سائر ما يتعلق بذلك إلى الحكومة المهيمنة من الشعب ، حسب مقتضى الأزمنة وتبدل الأحوال . ولم يأل جهداً في تنظيم أمر التجارة وألحث عليها ، وقبول الضمان البحري « التأمين البحري » وقبول بعض الأوراق التجارية . وترك للأمة أن تتخذ ما تراه موافقاً للمصلحة العامة في تنظيم التجارة على وجه لا يسادم القواعد الأساسية الصريحة في النظام الإسلامي ، كما قرر قواعد العمل وحقوق العمال « الأجراء » . فالإسلام يدعو إلى العناية بكل العناية بإنماء الثروة وتنشيط العمل ، على وجه شريف ممزوج بالرحمة والعدل على الطبقة الضعيفة مالياً في الأمة . وفي كل ذلك فوض للأمة أن تتخذ ما تراه فيه من السبل الصالحة للنهوض باقتصادها حسب تغير الأزمان والأحوال بشرط واحد هو ألا يكون مناقضاً للقواعد الجوهرية في الإسلام للإثراء . وهي « العدل ، وحرمة الظلم ، وحرمة أكل أموال الناس بالباطل » .

كل ما أسلفنا ذكره موجراً من نظام الإسلام ، يعود مطلقاً إلى التوجه المادية ، ولكنه لم يتعمر على ذلك ، ولم يهمل أمر الروح . وهو الفج العميق في الإنسانية ، وأحد ركني البشرية ، بل هو ركنها الأعظم ، الذي بدونها لا يفرق الإنسان عن الحيوان الأعجم . فوسم خلة واضحة قوية يستمد منها الروح غذاءه الرقي في عالم الغيب ، ويعرج بها إلى عالم الخلود حيث تطمئن النفس راضية مرضية ، خلة نزيهة من كل ما يشر بالذم في ذات الوجود الأعظم ، توجه الناس إلى عبادته بأدب يليق بجلاله وكاله ، وتبعد الناس عن عبادت الأسمان الحجرية أو البشرية ، وعن الانحناء لغير الحق . وهذه الخلة مبدئية في

## الشريعة الإسلامية نظام اجتماعي شامل صالح

قسم المبادات والطيبات الصالحات ، من النظام الاسلامي .

فالاسلام — أو قل « الدين الاسلامي » أو « الشريعة الإسلامية » ليس رسوماً تيسدية فقط ، وإشارات ، وتساويذ ، وهيتمة ، وأشكال جافة سيئانية ، بل هو نظام اجتماعي قويم ، شامل سليم ، يدعو إلى التآخي بين الناس والتعاون بينهم ، والنموض بهم إلى العمل المجدي في حياتهم وإلى التناصر والسلام ، ويهدي إلى الرشد . بل قل هو « الصراط المستقيم » للمجتمع في سيره في الحياة الدنيا ، وضامن له الحياة الفعلي بكل معاني الحياة ومقوماتها . وإذا ما وجدنا أهوجاجاً ، أو سوء عيش ، أو عسراً ، أو بطلالة ، أو تقدياً ، أو انحرافاً عن المدل الاجتماعي في بعض المجتمعات الإسلامية ، فليس سببه النظام الاسلامي ، بل الانحراف عن تطبيق قواعده . فمثل هذه المجتمعات احتفظت باسم « الاسلام » فقط دون العمل بموجباته ومقتضياته . وأي نظام آخر من نازي أو ديمقراطي أو اشتراكي أو شيوعي ، إذا انحراف معتتوه عن قواعده وخطاه ، وتمسكوا باسمه فقط ، كانت نتيجته في المجتمع مثل نتيجة النظام الاسلامي في ذلك المجتمع الذي شد عن الاسلام واحتفظ باسمه فقط . فليس النقص في النظام وإنما في التطبيقه .

وإذا ما تعصب النازي أو الاشتراكي أو الشيوعي أو الديموقراطي أو المسلم لنظامه ، فليس من الصواب له أن يبادر إلى هجر الأنظمة الأخرى والتشنيع بها ، من قبل أن يقف على خطاها ومراميها ، إذا كان رائد حقيقة وحالب إصلاح . بل عليه أن يدرس أحكامها ، ويعرف خطاها الاجتماعية وغاياتها ومراميها ثم يقارن بينهما . فإذا لم يفعل ذلك ، فقد يجد نفسه مخطئاً في توجيهه على تلك الأنظمة ، ظالماً لنفسه ولغيره . ويجدر به أن يكون في كل ما يقول واضحاً صريحاً ، لا يتستر بالألفاظ ، ويأوذ بالالتواء ، وإلا كان كاذباً في دعواه بحري الحقيقة ، وأنه من روادها .

هذا النظام الاسلامي الذي أوضحنا بعض مضامينه وخطاه ، وبيننا أنه لا يخرج عن كونه نظاماً اجتماعياً صالحاً شاملاً ، غير ناقص ولا قاصر ، وأنه واضح مبين ، لا يجوز التعلق والمدل والانصاف الدعوة للخروج على دائرة موطنه وحكمه ، والتوجه إلى غيره ، من دون أن يدرسه

الداعي ، ويقف على خطاه ، ويقارن بينه وبين غيره من الأنظمة التي لم تأت في الحقيقة بشيء جديد في أكثر أحكامها الموضوعية زيادة على ما قبله النظام الإسلامي من راحة أو دلالة . بل يستطيع أن أقرر أن أكثر الضامين الصالحة من تلك الأنظمة ما هو الا تنظيم شكلي لتسهيل العمل والأسس الاجتماعية التي قبلها الاسلام وفرض أمر تطبيقها الى تنظيم أولي الأمر في المجتمع الإسلامي . ولا يجدر بي السكوت على لوم أولي الأمر في المجتمع الإسلامي سابقاً وحاضراً لعدم قيامهم بتقرير الخطط المؤدية الى تطبيق أسس النظام الإسلامي وقواعده على وجه سهل ميسر ثمرة وفرة صحيحة سالمة ، وتفهم الناس أساليبه التحررية . فإذا ما أردنا ان نعرف الناس قيمة هذا النظام معرفة واضحة كاشفة علينا ان نقرر تلك الخطط ، ونملئها للناس على وجه مفهوم ونطبقها في مجتمعاتنا تطبيقاً عملياً ، لا نظرياً فقط . فان النظريات المجردة لا تعلقن اليها القلوب . بل لا تركن اليها النفوس إلا اذا أفرنت بالعمل . وهذا هو القاعدة الأولى في الاسلام - فان العمل هو الذي يعلى شأن القول . فقد تقرر في القرآن العظيم الذي هو دستور النظام الإسلامي ، ان العمل شرط لصحة القول والنظر . « ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات . وقل عملوا فسيرى الله عملكم ورسوله . ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات » .

بل ان قواعد النظام الإسلامي أوجبت العمل على جميع القادرين : - قل عملوا فسيرى الله عملكم ورسوله - وقررت الأجرة مقابل العمل - إنما تجزون بما كنتم تعملون - وحددت الأجرة بمقياس مضبوط ، هو « الأجر على قدر المشقة » . فالنظام الإسلامي شامل صالح لا يهوزه إلا نشاط ذويه للعمل بأحكامه ، ورسم الخطط الصحيحة لتسهيل تطبيقه واستثمار فوائده من أخصر طريق وأحكمه .